مع الحالين لان قرابتهما من قبل الاب والانسان ينسب الى ابيه الا ترى
ان الولاية للعم دون الخال في باب النكاح فثبت انهما اقرب من طريق الحكم
وان كان عما واحدا او خالين كان للعم النصف وللنصف الباقي للخالين لان العم
الواحد لا يسمى عليه اسم الجماعة ولا يحوز ان يستوجب جميع الوصية فاذا دون
الله النصف وفي النصف صرف الى الخالين لانهما اقرب اليه بعد العم وهما
يستحقان اسم القرابة فاذا اخذ العم النصف فاحتمل ان النصف الباقي
كان يترك الاخالين وفي قول ابي يوسف ومحمد العمان سواء وفي قول
ابي حنيفة اذا اوصى لذوي قرابته فكان له عم استحق جميع الثلث لان الثلثا
تناول الواحد وهو الخال فانما اذا اوصى لذوي قرابته اولا قاربه او لانسابه
او لارحامه او لذوي رحامه سواء ذكره في الزيادات قوله على ما حلف
به المشايخ اي اختلف المشايخ في ان في ابي حنيفة الاسلام شرط هو قال بعضهم هو
اولا يشترط وقال بعضهم لا يشترط الاسلام بل يشترط ان لا يكون الاسلام
سببا يحل به العلوية او صى لاقربائه فمن شرط الاسلام اعتبر الاتصال
بعلي دون ابي طالب ومن لم يشترطه اشترك فيه على قوله اولاد ابي طالب
وهذا اشبه ولا يدخل فيه اولاد عبد المطلب لانهم لا يدعون الاسلام
كذا قال شمس الاسلام البزدوي وشرح الزيادات قوله مأبون
اسم لمن قامت به البنوب اسم لمن قامت القرابة به قوله
فيتعلم بحقيقته مواضع الخلاف اي ليشمل اسم القريب بحقيقته مواضع
الخلاف وهي ذو الرحم غير المحرم والرحم الابعد قوله ولا يدخل في قرابة
الولاد اي لا يدخل في الوصية على ذوي قرابته اولاد اولاده لان اقرب من
القرابة الانثى من سمي والد مريما كان عاقلا فهو قاتل عليه والله تعالى

الوصية

الوصية للوالدين والاقربين عطف الاقربين على الوالدين والعطف يقتضي
المغايرة ولا يكون الوالد قريبا فالمراد بالاقربين الوالد قريبا لا يكون الولد قريبا
ايضا لانه يلزم من قرب احدهما الى الاخر قربه اليه والا لا يثبت القرب
اصلا قوله فالذمي اذا اوصى لاقاربه وله عمان وخالان فالوصية لهما عند ابي
حنيفة اي قال القدوري في مختصره وقد بيناه وما بعده قبل هذا قوله
ولو كان له عم واحد وله نصف الملك اي انما اذا اوصى لاقاربه وكان له عم واحد
وله مال هو كذا وكذا كان له نصف الملك والنصف الباقي يرد على الورثة لانه لا
يدخل في اعتبار معنى الجمع وهو الايثار قوله اولانسابه هو جمع النسب
كالانصباء وجمع النقيب قوله وجمع ما ذكرنا اي في بسط ما ذكرنا من شروط
عند ابي حنيفة وقد مر ذلك وعندهما لا يشترط الرحم المحرم والاقرب
فالاقرب قوله فالذمي اذا اوصى لاهل فلان وهم على اربعة عند ابي حنيفة
وقالا هذا وكل من مر ذكرهم وضمهم نفقته وقوله قال لم يتم مذاهبا
لان عادة المصنف ان يذكر الخلاف فاذا كان المسئلة مسئلة الخلاف
او الجامع الصغير او كانت مذكورة في البداية وهي مما بعدها الى قوله
ومن اوصى لولد فلان لصلبه من ذلك الجملة وكل هذه المسائل مذكورة في
مختصر الكرخي قال الكرخي في مختصره قال محمد في الجامع قال ابو حنيفة ان الوصي
قال لثلث مالي لاهل فلان فان هذا على زوجة فلان خاصة وقال ابو يوسف
ومحمد هذا على جميع من يعوله فلان ممن يصح نفقته عرسا كان او عم الزوجة
واليتيم في حجر والد اذا كان يعوله فان كان يعولهم اقاربه عرسا عنه او كان يتيما
قد تزوجت فليس من اهله انما اهله من ضمهم نفقته وهو عياله وقال في
الزيادات اذا اوصى لاهل فلان او لاهله فالحاصل في هذا ان الوصية للزوجة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)